المسائل الخلافية النّحوية التي خالف المخزومي فيها البصريين ووافق الكوفيين

الباحثة . جنان فالح دهّام إسماعيل
كلية التربية للبنات/جامعة بغداد
Janan.Faleh2202m@coeduw.uobaghdad.edu.iq
أ . د. عماد يونس لافي
كلية التربية للبنات/جامعة بغداد
emad.younis@coeduw.uobaghdad.edu.iq

تاريخ النشر : ٢٠٢٥/١٢/٣١

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٣/٢٠ **تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٤/١٣**

DOI: 10.54721/jrashc.22.4.1566

الملخص:

يرومُ هذا البحث إلى دراسة المسائل الخلافية النّحوية التي خالف المخزومي فيها البصريين ووافق الكوفيين الواردة في مؤلفاته ، وعُني هذا البحث بعرض الخلاف النحوي بين نحويي المدارس النحوية في كل مسألة ومن ثم عرض رأي مهدي المخزومي في هذه المسائل ، ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على آراء مهدي المخزومي في مسائل الخلاف النحوي وبيان موقفه منها و كيف تناولها بالشرح والنقد ، وبيان موقفه من آراء البصريين وآراء الكوفيين ، وبيان موقفه من العامل النحوي وهل استطاع أن يجد بديلًا مناسبًا عن نظرية العامل .

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي ، مهدي المخزومي ، المدارس النحوية ، المسائل الخلافية .

Grammatical Controversies in Which Al-Makhzoumi Disagreed with the Basrians and Agreed with the Kufians

Researcher: Jinan Faleh Dham Ismail
College of Education for Girls/University of Baghdad
Prof.Dr. Imad Younis Lafi
College of Education for Girls/University of Baghdad

Abstract:

This research aims to study the controversial grammatical issues in which Al-Makhzoumi disagreed with the Basrians and agreed with the Kufians in his writings. This research focuses on presenting the grammatical disagreement between the grammarians of the grammatical schools on each issue and then presenting Mahdi Al-Makhzoumi's opinion on these issues. The aim of this research is to shed light on Mahdi al-Makhzoumi's opinions on grammatical controversies, explain his position on them, and how he addressed them with explanation and criticism. It also explains his position on the opinions of the Basrians and the Kufians, and his position on the grammatical factor and whether he was able to find a suitable alternative to the theory of the factor.

Keywords: grammatical disagreement, Mahdi al-Makhzoumi, grammatical schools, controversial issues

المقدمة :

يُعدُّ مهدي المخزومي واحدًا من أبرز دعاة التيسير في العصر الحديث ، ولقد لقيت نظريته وما جاء به اهتمامًا كبيرًا ، ودرس المخزومي نحو المدرستين البصرية والكوفية ، الا إنَّه عُرِفَ بميله إلى الكوفيين، واعتبرهم أقرب إلى طبيعة اللغة العربية، ورأى المدرسة الكوفية هي النحو الأصيل، حتى عده بعض المعاصرين كوفي المذهب، وحماسته هذه كانت بسبب موقفه من البصريين الذي كان ينتقد أصولهم وقواعدهم في السماع والقياس واعتمادهم على العامل النحوي ، فالنحو البصري عنده مثقل بالتعليلات، وفسد بالتأويلات والتقديرات، حتى صار وكأنه فلسفة، أو بحث من علم الكلام ، وسأعرض في هذا البحث بعض المسائل الخلافية التي خالف المخزومي فيها البصريين ووافق الكوفيين ومنها :

المسألة الأولى: العامل في رفع الخبر :

ذهب النحاة في عامل رفع الخبر إلى مذاهب :

١ - مذهب سيبويه (١٨٠) [١] ، وجمهور البصريين إلى أن رافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء، لأنه بني عليه ، ورافع الخبر المبتدأ ، لأنه مبني عليه ، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء[٢] ، وهذا معنى ما ذكره سيبويه في كتابه قال : " فأما الذى يبني عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته" [٣].

٢- ذهب المبرد (٢٨٦) [٤] ، والجرجاني (٤٧١) [٥] إلى أن المبتدأ والابتداء جميعًا يعملان في الخبر، وقالوا : وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه) [٦] ، وقاسوا هذا على الشرط قال المبرد [٧] : " (إن تأتِني آتك) ، و (تأتني (مجزومة بـ (إن) و (آتك) مجزومة بـ (إن تأتني) ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيدٌ منطلقٌ ، و (زيد) مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا .

٣- إنَّ رافع الخبر هو الابتداء وحده وهو مذهب الأخفش (ت ٢١٥ه) والرماني (ت ٣٨٤) [٨] والزمخشري (ت ٥٣٨) والجزولي (ت ٨٧٠) ، قال الزمخشري : " وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما " [٩] ، وإنما قال ذلك لأنه قد ثبت أنه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون عاملا في الخبر لأنه يقتضيهما معًا ألا ترى أن كأن (لما اقتضت مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزأين كذلك ههنا " [١٠] ، وهذا معنى قول الزمخشري : " لأنه معني يتناولهما معًا تناولا واحدًا " [١١] ، والمقصود هنا الابتداء. وهذا الرأي ضعيف ، لأن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع ، فالمعنى أولى بأن لا يعمل رفعين. [١٢]

٤-وذهب الأنباري (ت ٥٧٧) وابن يعيش (ت) ٦٤٣) إلى أن رافع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به ، وأن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله . [١٣]

٥- وذهب الكسائي (ت (١٨٩) والفراء (ت (٢٠٧) [١٤] ، وبقية الكوفيين إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ وهو المقصود بقولهم يترافعان [١٥] ، واستدلوا على ذلك بأن المبتدأ لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بهما ؛ لذا عمل أحدهما في الآخر ، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولًا ، وقد جاءوا لذلك بنظائر كما في نحو قوله تعالى : " أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى " [١٦] فنصب (أَيًّا ما) بِتَدْعُوا ، وجزم (تَدْعُوا) بـ (أيًّا ما) ، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا .[١٧]

أما المخزومي فعد الخبر من التوابع ، واشترط أن يكون الخبر وصفا للمبتدأ في المعنى ، أي أن يكون عين المبتدأ وكأنّه هو في المعنى ، وذلك نحو قولنا : خالد أخوك ، والليل حالك ، والقمر تِمٌّ ، فأخوك ، وحالكٌ ، وتمٌّ في معناها على حد تعبير الدكتور مهدي المخزومي : " أوصاف للمبتدآت ، بل هي من المبتدآت كأنها هي هي ، ولذلك ارتفعت كما يرتفع نعت المرفوع في قولنا : أَقْبَلَ خالد الذكي، وأطبق الليل الحالك ، وطلع القمر التم".[١٨]

وبهذا يكون رأي المخزومي في عامل رفع الخبر موافقًا لرأي الكوفيين ، وهذا ما أقر به المخزومي حيث قال : " وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر " [١٩] ، وينص على مخالفته لكل من علل سبب ارتفاع الخبر بغير العلة التي قدمها ومن ذلك قوله : " ولم يرتفع الخبر لأنه معمول لعامل معنوي كالابتداء ، أو لعامل لفظي، وهو المبتدأ ، كما زَعِمَ هذا النحوي أو ذاك " [٢٠]

ويرى المخزومي أن الخبر الذي لا يكون وصفًا للمبتدأ ، بأن كان مخالفًا له في المعنى أصلا ، أو خالفه بما طرأ على الجملة مما ينص على مخالفته، كوقوعه في سياق نفي : لا يرتفع، لأنه لم يعد وصفا للمبتدأ في المعنى وذلك ، كقوله تعالى : مَا هَذَا بَشَرًا "" [٢١] ، وكقولك : خالد أمامك فأمامك وبشرًا : خبران منصوبان، لمخالفتهما المبتدأ أما قولنا : خالد أمامك ، فأمامك ليس هو (خالدًا) في المعنى ، ولكنه مكان لخالد ، ولذلك نُصب ، ولو قصدت إلى أن يكون (الأمام) هو (خالدًا) ، وأن (خالدًا) هو الجهة التى اسمها : (أمام) ، رفعت وقلت : خالد أمامك ، ولكنك لم تقصد إلى هذا المعنى في المثال ، وجعلت (أمامك) مكانًا لخالد ، فلذلك انتصب وأما قوله تعالى : " مَا هَذَا بَشَرًا " : فقد نص فيه بالنفي على مخالفة الخبر للمبتدأ ، أو على انتفاء أن يكون وصفا له في المعنى ، فلذلك انتصب ، وبهذا أيضًا يفسر النصب بعد ليس في قولنا : ليس خالد ذكيًا ، ونحوه .[٢٢]

ويبدو للباحثة على الرغم من أنَّ المخزومي كان من أشد الرافضين لفكرة العامل سواء كانت معنوية أو لفظية ، ورفضه للتعليل أيضًا ، وما كان يهدف إليه من حل مشكلات النحو على أساس لغوي خالص بعيدًا عن التكلف والفلسفة فأنَّه في تعليله لرافع الخبر يتبين لنا عكس ما كان يهدف إليه ، ومن ذلك قوله : (خبر المبتدأ نحو (أخوك) في قولنا : خالد أخوك ، و (قائم) في قولنا : بكر قائم ، ولم يكن ليكون مرفوعًا إلا لأنَّه وصف للمسند إليه أو المبتدأ).[٢٣]

وقوله : (وخبر إن، وهو في حقيقته خبر المبتدأ ، وما قيل في خبر المبتدأ يقال فيه ، فلم يكن رفعه لأنه خبر ، بل لأنه وصف مطابق للمبتدأ ، ولم يكن مرتفعًا بأن لأنها ليست عاملة بحال). [٢٤] . فالمخزومي كغيره من النحاة عندما يقدم مسألة يقرنها بالعلة أيضًا.

المسألة الثانية: عامل النصب في المفعول معه :

المفعول معه هو " الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع " [٢٥] ، وكان لنحاة المذهبين آراء مختلفة في عامل نصب المفعول معه ، وذهبوا في ذلك مذاهب :

١- عامل نصب المفعول معه الفعل بواسطة الواو ، وهذا مذهب سيبويه (ت١٨٠) وعليه أكثر البصريين واختاره كثير من المتأخرين ، قال صاحب الكتاب : هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلا نحو قولك ما صَنَعْتَ وَأَبَاكَ ، وما زِلْتُ أَسِيرُ والنيل) [٢٦]

ومن أبيات الكتاب:

وكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطَّحالِ [٢٧]

ووافق ابن يعيش (ت ٦٤٣) مذهب سيبويه فقال : " والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول لأنه وإن لم يكن متعديًا فقد قُوِيَ بالواو النائبة عن (مع) فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر ..." [٢٨] ، ووافقه أيضًا كل من ابن السراج (ت ٣١٦) [٢٩] ، وأبو علي النحوي (ت ٣٧٧) [٣٠] ، والرضي (ت (٦٨٦) [٣١] .

٢- إنَّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥) ، وهذا ضعيف لأن (مع) ظرف ، والمفعول معه في نحو (اسْتَوَى الماء والخَشَبَةَ ، وجَاءَ البَرْدُ والطيالسة) ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرفية . [٣٢]

٣- منصوب بإضمار فعل بعد الواو وهذا رأي الزجاج ، واحتج الزجاج (ت ٣١١) بأن الفعل لازم والواو غير معدية، بل معنى العطف باقٍ فيها، بدليل قولك : (وزيدًا قُمتُ) على تقديم الواو

على الفعل فإنه لا يجوز كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فعند ذلك يكون النصب بفعل محذوف كأنك قلت : (جَاءَ البَرْدُ وَلَابَسَ الطَّيالِسَةَ ، أو صاحبها ؛ والأصل جاء البرد والطيالسة وكذا في غيره . والإضمار خلاف الأصل). [٣٣]

٤ - وذهب الجرجاني (ت (٤٧١) إلى أن عامل النصب في المفعول معه الواو نفسها كما في نحو : اسْتَوى الماء والخَشَبَةَ) . وهو ضعيف ، لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير ، في نحو : (سرتُ وإيَّاكَ) والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو، من فعل ، أو شبهه، بواسطة الواو ".[٣٤]

٥- أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف ؛ لأنه إذا قال : (اسْتَوى الماء والخَشَبَةَ) لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن مُعْوَجَّةً فتستوي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف ، وهذا مذهب الكوفيين ".[٣٥]

أما المخزومي فكان مخالفًا لمصطلح المفعول معه ، ونجده ابتدأ عند حديثه عن المفعول معه بنقد تسميته بهذا الاسم فقال : " أما ما سمى بالمفعول معه فأمره مختلف ، لأنه ليس من متعلقات الأفعال ، وليس له علاقة بالفعل ، أو ما يشبهه ، فتسميته بالمفعول لم تقم على أساس مفهوم إلا ما أمعنوا فيه من قول بالعامل ، وزعم بأن الحركات آثار للعوامل ، بحيث صاروا لا يتصورون اسمًا منصوبًا إلا وهو معمول لفعل ، أو شبيه بالفعل " [٣٦] ، وذكر في موضع آخر عندما علل سبب إطلاق تسمية المفعول على المفعول به فقط ، قال : (ليس عندهم إلا مفعول به ، والبواقي شبيهات بالمفعول بأن كل واحد منهن ليس بمفعول يقابل الفاعل بحيث يكون واقعا عليه الفعل، فشبهوه به، لأنه يشركه في النصب على نحو يكون الفعل واقعًا فيه، أو له، أو معه) [٣٧] وإذا نظرنا إلى القولين السابقين يتضح لنا تناقض المخزومي فتارة يجعل الفعل عاملاً وتارة غير عامل ، ففي القول الأول أخرج (المفعول معه) من متعلقات الأفعال ونفى عمل الفعل بالمفعول معه ، وأما في القول الثاني فجعل الفعل عامل النصب فيه .

والمفعول معه عند المخزومي في حقيقته هو أن يذكر اسم بعد (واو) لم تؤد الوظيفة التي نيط بها أداؤها ، وهي الدلالة على التشريك أو العطف ، فينتصب هذا الاسم ، لأنه لم يعد شريكا لما قبل الواو ، فيما يحمل من معنى إعرابي ، لأن الواو التي سَبَقَتْه ليست الواو التي تنص على أن ما بعدها شريك لما قبلها فيما يترتب عليه .[٣٨]

ومن الأمثلة التي ذكرها لتوضيح رأيه جملة : لَعِبَ الأطفال وضفة النهر) ، فالواو في رأي المخزومي لا تدل على التشريك ، وجاء بعدها اسم لا يشارك ما قبلها ، لأن (الضفة) لا تشارك (الأطفال) في اللعب ، ولذلك لم ترتفع (الضفة) ، كما ارتفع (الأطفال) ؛ لأنها لم تكن مسندا إليه . ولم تنخفض ؛ لأنها ليست بمضاف إليه ، فلم يبق إلا النصب ، فالنصب عنده رمز يشار به إلى ما لا يدخل في إسناد ، ولا إضافة .[٣٩]

فالمخزومي لم يجعل الفعل ، أو الشبيه بالفعل ، ولا الفعل المقدر أو الشبيه به ناصبًا للاسم بعد الواو في هذا المثال ونحوه ، فالفعل (لَعِبَ) فعل لازم ، والاسم بعد الواو (الضفة) ليس مفعولًا يتعدى إليه فعل الفاعل ، لا بشكل مباشر ، ولا بالواسطة.[٤٠]

ونستخلص مما سبق أن المخزومي خالف آراء نحاة البصرة جميعًا ، ووافق رأي الكوفيين الذين جعلوا عامل النصب في المفعول معه النصب على الخلاف ، قال المخزومي: (إن القول بالخلاف يعفي الدارسين من القول بالعامل وتصيده، ويخفّف عن الدرس بعض ما أثقله به المناطقة من النحويين، ويخلّصه من كثير من المجادلات، بل لعل الأخذ به يكون وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده الدارسون المحدثون) . [٤١]

ومن ثم تابع فقال : " وإذا كان لنا أن نعتد بالمدرك العام الذي انعقد عليه رفع الخبر وإعطاء التوابع أحكام المتبوعات عند القدماء ، وهو أن الخبر إنما ارتفع لأنه

عين المبتدأ والتوابع إنما شاركت المتبوعات أحكامها ، لأن التابع والمتبوع كالاسم الواحد ، كان لنا أن نعتد بالنصب على الخلاف ، لأن اعتبار النصب في مثل قولهم : سرتُ والنيل ، ولي عشرون درهما ، ونحوهما ، مبني على زوال ذلك المدرك ، وزوال أثره ، وهو ما يرمي إليه النصب على الخلاف " [٤٢]

المسألة الثالثة: عامل النصب في خبر(كان) :

ذهب البصريون إلى أن المنصوب بعد (كان) خبر لها ، وأن نصبها نصب المفعول [٤٣] ، وهذا مذهب سيبويه (ت ١٨٠ه) ، قال في كتابه : هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد " [٤٤] ، ويقصد الاسم والخبر[٤٥] ، حيث رفعت كان الاسم ونصبت الخبر : تشبيها بالأفعال الحقيقية ، فرفعت الاسم تشبيها له بالفاعل ، ونصبت الخبر تشبيها له بالمفعول .[٤٦]

وأكد سيبويه أن العامل في نصب الخبر هو كان ، قال في كتابه :" وذلك قولك : كان ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر تقول : كان عبد الله أخاك ، فإنَّما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى ،وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت . وإن شئت قلت : كان أخاك عبد الله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب ، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد" .[٤٧]

وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّه ينتصب على القطع ، ويعنون بالقطع (الحال) [٤٨] ، واحتجوا بأن قالوا : (إنه يحسن أن يقال : كان زيد في حالة كذا، فدل على أن نصبه نصب الحال .[٤٩]

وأما الفراء (ت (٢٠٧) فذهب إلى أنه انتصب لشبهه بالحال ، فكان زيد ضاحكا مشبه عنده بـ (جاء زيد ضاحكا) .[٥٠]

ورُدَّ احتجاجهم بورود خبر كان مضمرًا ، قال سيبويه (ت ١٨٠) : وتقول : كُنَّاهم ، كما تقول ضربناهم وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول : إذا لم تضربهم فمن يضربهم .[٥١]

وقال أبو الأسود الدؤلي :

أخوها غَذَتْهُ أُمه بلبانها فإن لا يكنها أو تكنه فإنه [٥٢]

فهو كائن ومكون ، كما تقول ضارب ومضروب " [٥٣]

وكذلك ورود خبر (كان) معرفة وجامدًا ، وأنه لا يستغني عنه ، وليس ذلك شأن الحال ، وبهذا لا يصح جعله حالا ، لأن الحال لا يكون معرفة ولا مضمرًا ، ويصح حذفه ، وليس كذلك خبر كان ، لأنه مقصود الجملة . ألا ترى أنه لو قال : كان زيد قائمًا ، فقال قائل : لا ، كان النفي عائداً إلى القيام ، لا إلى كان [٥٤]

أمّا المخزومي فلقد أطلق على الأفعال الناقصة كان وأخواتها (تسمية أفعال الوجود أو أفعال الكينونة وكان رافضًا تسميتها بالأفعال الناقصة وعنده الإخبار بأفعال الكينونة والكائنات كان وأخواتها) إخبارًا لا يصح السكوت عليه غالبًا؛ لأنها إنما تدل على الوجود ، والإخبار عن أصل الوجود ضئيل الفائدة ، أو معدومها ، وعنده يُستكمل الإخبار بها ببيان حال خاصة بالكائن المتحدث عنه يجهلها المخاطب . ويُجيء ما يبين

الحال منصوبًا ، لأنه خارج عن الإسناد لأن الإسناد قد تم بين فعل الوجود والموجود نفسه ، أي عد الاسم المنصوب بعد كان حال لا خبر كان .[٥٥]

ومثّل لرأيه بجملة : كان المطرُ غزيرًا ، وفسر ما ذهب إليه بأنَّ الإسناد كان قد تم بين فعل الوجود ، والموجود نفسه ، أي : بين (كان) والمطر . أما المنصوب فحال تبين هيئة الموجود، سواء أكان وجوده مطلقا كالكون المعبر عنه بكان ، أم مقيدا بمجال زمني خاص ، كالصباح في(أصبح) ، والليل في (بات) .[٥٦]

ويرى المخزومي أنه ليس شرطًا أن تكون الحال دائمًا نكرة كما قال نحاة البصرة وقد تجيء معرفة ، وبرأيه من التكلف والتعسف ما ذهب إليه النحاة في تأويل الحال المعرفة بالنكرة، واستشهد لذلك بأن الحال قد جاءت معرفة في استعمالات واسعة ، وفي نصوص صحيحة ، ولا يمس ورود (الحال) معرفة ما اعترض به النحاة ، فقد جاءت الحال معرفة ب (ال) ، نحو : ادخلوا الأول فالأول ، وجاءوا الجماء الغفير ، وجاءت معرفة بالإضافة ، نحو: جلس زيد وحده ، وجاءوا ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم إلى عشرتهم ، في لغة أهل الحجاز . ويرى أنه لو صح تأويل هذا كله وغيره بالنكرة ، لما فات السائل أن يؤول (الأول) في قولهم : كان محمد الأول ، بالنكرة أيضًا ، وحينئذ تصح القاعدة ، ويطرد الأصل .[٥٧]

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن المخزومي يوافق الكوفيين في المنصوب بعد (كان) وهو عندهم حال وليس خبر كان كما قال البصريون ، وعلى الرغم من الحجج القوية التي احتج بها البصريون لإثبات أن المنصوب بعد كان هو خبرها وليس بحال ، وأن شروط الحال لا تنطبق على المنصوب بعد كان ، وتغلب رأي البصريين في هذه المسألة ، كما تغلب في غيرها ودرج الدارسون عليه في خلال العصور، إلا أن المخزومي استمر برفضه أن يكون المنصوب خبرًا لكان .

المسألة الرابعة : عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا:

اختلف النحاة في ناصب الظرف الواقع خبرًا ، نحو : (زيدٌ أمامك) ، و (عمرو وراءك) ، وذهبوا في ذلك مذاهب :

أولًا : أنَّ ناصب الظرف الواقع خبرًا هو فعل مقدر ب (استقر) ، وهذا مذهب معظم البصريين ، ونسبه ابن هشام (ت ٨٣٥) إلى الأخفش (ت (٢١٥) [٥٨] ، وابن يعيش (ت (٦٤٣) [٥٩] ، ونسب السيوطي هذا الرأي للزمخشري وابن الحاجب والفارسي [٦٠] ، واحتج أصحاب هذا المذهب بأن الفعل هو الأصل في العمل والوصف فرع عليه ، وأن الأصل في قولنا : (زيدٌ أمامك، وعمرو وراءك) هو (زيد في أمامك وعمرو في وراءك) ؛لأنَّ الظرف يلاحظ فيه معنى (في) وفي : حرف جرّ وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به ، وبعد حذف حرف الجر اتصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذي هو (استقر) مُقَدَّر مع الظرف ، كما هو مُقَدَّر مع الحرف. [٦١]

ثانيًا : أنَّ الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل (مُستَقِر) ، والتقدير : (زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقر خلفك) ، وهذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال ، وهذا مذهب بعض البصريين [٦٢] ، وقال به ابن

السراج (ت (٣١٦) [٦٣] ، ونسبه ابن عقيل إلى الأخفش (ت ٢١٥) [٦٤] ، واحتج أصحاب هذا المذهب بأنَّ الأصل في الخبر أن يكون مفردًا ، وقالوا تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ، لأنَّ اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم هو الأصل ، والفعل فرع عليه ، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع .[٦٥]

ثالثًا : أنَّ ناصب الظرف هو ما قبله أي (المبتدأ) ؛ لأنَّه ليس الأول في المعنى ، وهو من قام بالحدث فيه ، ونُسِبَ هذا القول إلى سيبويه[٦٦] ، ويقول سيبويه عند حديثه عن العامل في (خلف) في جملة : (زيد خلفك) : " والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره كما أنك اذا قلت : عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه و به استغنى الكلام وهو منفصل منه "[٦٧] ونسبه السيوطي إلى ابن خروف [٦٨] ، وهذا القول مردود بأنّه : "يلزم منه تركيب كلام من ناصب و منصوب بدون ثالث " [٦٩]

رابعا : ينتصب الظرف على الخلاف ، فإذا قلت : زيد خلفك) ، فالخلف ليس بزيد ، فمخالفته له عملت النصب ، وهذا مذهب الكوفيين [٧٠] ، واحتجوا بأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيد قائم ، وعمرو منطلق) ، كان قائم في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فإذا قلت (زيد أمامك ، وعمرو وراءك) لم يكن أمامك في المعنى هو زيد ، ولا وراءك في المعنى هو عمرو ، كما كان قائم في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفًا له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما. [٧١]

ويُردّ ما ذَهَبُوا إليه بأنَّ الخلاف لو أوجب النصب لجاز نصب المبتدأ؛ لأنه مخالف للظرف ، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأنَّ الخلاف لا يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعدًا.[٧٢]

خامسًا : ينتصب الظرف لأنَّ الأصل في قولك : (زيد أمامك) حَلَّ أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١) [٧٣] ، وهذا القول فاسد ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوبا بفعل معدوم من كل وجه لفظا وتقديرًا ، والفعل لا يخلو ، إما أن يكون مظهرًا موجودًا أو مقدرا في حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مُظْهَرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدوما من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملاً ، والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية ، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية ، فكان فاسدًا .[٧٤]

أمّا المخزومي فذهب في ناصب الظرف الواقع خبرًا مذهب الكوفيين ، الذين قالوا إنَّه ينتصب على الخلاف ، أي عندما يخالف الخبر المبتدأ في المعنى ، فالخبر مرفوع ما دام هو المبتدأ في المعنى ، ومتى ما خالفه في المعنى نُصِبَ ، فقولنا : خالد أمامك ، فأمامك ليس هو خالدًا في المعنى ، ولكنه مكان لخالد ، ولذلك نُصب ، ولو قصدت إلى أن يكون (الأمام) هو خالدًا ، وأن خالدًا هو الجهة التي اسمها : (أمام) ،

رفعت وقلت : خالد أمامك ، ولكنك لم تقصد إلى هذا المعنى في المثال ، وجعلت (أمامك) مكانًا لخالد ، فلذلك انتصب .[٧٥]

ويرى المخزومي إنَّ رأي الكوفيين في معالجة الخبر الظرف رأي مقبول ، وغير غريب على طبيعة الأسلوب اللغوي ، وغير متمحل فيه يمثل تلك التقديرات التي طال جدل البصريين فيها ، فالخبر في قولنا : خالد امامك هو الظرف نفسه ، ولم يتصوروا له متعلقاً ، ولم يتجادلوا فيما يجب ان يكون عليه المقدر .[٧٦]

ويرى أن ما ذهب إليه الكوفيون في رفضهم تقدير عاملاً للظرف ، كان منطلقا لتنقية الدرس النحوي من الشوائب ، ودراسة موضوعاته وفق منهج لغوي بعيدًا عن الاعتبارات العقلية الدخيلة. التي جعلت من هذه الكلمة عاملا ومن تلك الكلمة معمولاً ، ورأي الكوفيين هذا سديد يجنب الدارس أن يتكلف تقدير ما لا حاجة بالكلام إليه . [٧٧]

المسألة الخامسة : الخلاف في ناصب الاسم المشغول عنه (باب الاشتغال) :

ويُقصد بالاشتغال : (هو أن يتقدم اسم معرى عن العوامل اللفظية ومفتقر لما بعده ، ويتأخر عنه عامل ، وهذا العامل إما أن يكون فعلا متصرفًا أو ما جرى مجراه ، أو وصفا صالحًا للعمل فيما قبله ، وكل من الفعل المتصرف والوصف مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه ، بحيث لو تفرغ له لنصبه لفظا أو محلا نحو : زيدًا أكرمته ، وخالدًا أنا معينه ، وعليا أكرمت أخاه) . [٧٨]

أركان الاشتغال : وهي ثلاثة :

١ ـ المشغول عنه وهو الاسم السابق

٢ ـ المشغول وهو العامل الذي يلي الاسم السابق

٣ـ المشغول به وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه ، أو بالواسطة ".

وقسم النحاة الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام :

١ ـ ما يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ ، نحو : (إِنَّ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ) (زيدًا أكرمته)

٢ ـ ما يَجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ ، نحو : (خَرجتُ فإذا زيد يضربه عمرو)

٣ـ ما يَجُوزُ فِيهِ الأَمْرَانِ وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ ، نحو : (اللهم عبدك ارحمه)

٤ـ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالرَّفْعُ أَرْجَحُ ، نحو : (زيد لقيته)

٥ـ ما يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ عَلَى السَّوَاءِ ، نحو : (زيد قام وعمرو كلمته) فإن قدرنا العطف على زيد قائم) رفعت ، وكان من قبيل عطف جملة اسمية على جملة اسمية ، وإن قدرنا العطف على (قائم) نصبت ، (زيدًا قام وعمرًا كلمته) ، كان من قبيل عطف جملة فعلية على جملة فعلية .[٧٩]

وبعد بيان حد الاشتغال ، وأركانه ، وأقسام الاسم المشغول عنه ، يتحتم تسليط الضوء على القسم الأول من أقسام الاسم المشغول عنه (الاسم السابق) وهو ما يجب فيه النصب ، وتبيين الخلاف الذي دار بين النحاة حول ناصبه ، فانقسموا في ناصبه على مذهبين:

أولًا: مذهب البصريين ، الذين ذهبوا إلى أنَّ الاسم المشغول عنه منصوب بفعل مقدر دل عليه الفعل الظاهر بعده ، نحو : (زيدًا أكرمته) ، فيدل (أكرمته) على أنَّ

(زيدًا) منصوب بفعل مقدر (أكرم) ، وتقديره (أكرمتُ زيدًا أكرمته) ، كما لو كان متأخرًا وقبله ما يدل عليه ، لأنَّه لا يُجمع بين المفسر والمفسِر ، فالفعل المضمر إما أن يكون موافقًا في المعنى للفعل المظهر كما في المثال السابق ، أو يكون الفعل المضمر موافق المظهر في المعنى دون اللفظ ، نحو قولنا : (زيدًا مررت به) ، والتقدير (جاوزت زيدًا مررت به) .[٨٠]

وهذا هو مذهب سيبويه (ت (١٨٠) قال : " وإن شئت قلت زيدًا ضربته وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره كأنك قلت ضربت زيدًا ضربته إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره والاسم ها هنا مبني على هذا المضمر ومثل ترك إظهار العمل ها هنا ترك الإظهار في الموضع الذي يقدم فيه الاضمار" .[٨١]

واحتج البصريون بأن قالوا : إنما قلنا إنَّه منصوب بفعل مقدر ؛ لأنَّ في الفعل الظاهر دلالة عليه ، فجاز إضماره " [٨٢] ، والدليل على أنه ينتصب بالفعل الأول أنك قد تقول: (أزيدًا مررت به) ، فتنصبه ولو لم يكن فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل؛ لأن (مررت) لا يتعدى إلا بحرف جر . فإذا قلت : "زيدا" ضربته لم يحسن إظهار الفعل الناصب لزيد مع الفعل المفسر له، لا تقول : ضربت زيدًا ضربته فتجمع فيهما ؛ لأن أحدهما يكفيك من الآخر . [٨٣]

كما أن الفعل (ضربت) يتعدى إلى مفعول واحد وقد استوفاه وهو الهاء ، فلم يبق له سبيل على نصب (زيد) ، فوجب أن يقدر له ما ينصبه ، وأولى ما كان ذلك المقدر ما دل عليه المذكور [٨٤] .

ثانيًا : مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّ ناصب الاسم المشغول عنه هو الفعل المذكور بعده [٨٥] ، واختلف الكوفيون في عمل هذا الفعل ، فقال قوم : إنَّه عمل في الضمير وفي الاسم معًا ، فإذا قلت: (زيدًا ضربته) كان (ضربت) ناصبًا لزيد وللهاء ، وهذا هو مذهب الفراء ، وقال قوم : هو عامل في الظاهر والضمير ملغى ، وهذا مذهب الكسائي (ت ١٨٩) [٨٦]

واحتج الكوفيون بأن الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذلك لأن الهاء العائد هو الأول في المعنى هي الاسم السابق في المعنى) ، فينبغي أن يكون منصوبا به، كما في : (أكرمت أباك زيدًا) . [٨٧]

ورُد قولهم بأنَّ الهاء وإن كانت هي زيدًا في المعنى فهو اسم له موضع في الإعراب ، وذلك يوجب أن يكون لها عامل ، ولا عامل إلا أكرمت ، فلا يبقى لها معمول آخر ، بخلاف قولك : (أكرمت أباك زيدًا) ، لأنَّ زيدًا بدلا من الأب ، لأنه تأخر عن المبدل منه ؛ إذ لا يجوز أن يكون البدل إلا متأخرا عن المبدل منه ، أما في قولنا : (زيدًا ضربته (فقد تقدم زيد على الهاء ؛ ولا يجوز أن يكون بدلا منها ؛ لأنَّه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه .[٨٨]

أما الفراء (ت (٢٠٧) فقد رُدَّ قوله بلزوم تعدي الفعل المتعدي إلى واحد وصار يتعدى في باب الاشتغال إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة وهذا خرم للقاعدة ، وأما الكسائي فقد رُدَّ ما جاء به بأن الأسماء لا تُلغى بعد اتصالها بالعوامل ، كما أنّ

الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جر فكيف يُلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه إلا بحرف جر .[٨٩]

وأمّا المخزومي فلقد اعتبر التقسيم الذي وضعه النحاة للاسم المشغول عنه تقسيما عقليًا يقوم على استيفاء الوجوه المحتملة عقلا ، وهو بعيد كل البعد عن طبيعة اللغة ، ويرى أن النحاة قد عقدوا بابًا للاشتغال وهو لا يستحق أن يكون موضع بحث لدى الدارسين ، فالاسم المشغول عنه عند المخزومي ما هو إلا مفعولا مقدمًا للفعل المنطوق به ، ولم يُنصب بفعل مقدر مفسر بالفعل الظاهر ، لأنه لم يطرأ عليه جديد ، إلا حظوتُه بشيء من الاهتمام انتهى به إلى تقدمه على الفعل المنطوق ، وهذا أسلوب معروف عند العرب ، فكلما اهتموا بكلمة قدموها ، والأمثلة كثيرة عليه .[٩٠]

فوافق المخزومي الكوفيين والفراء بشكل خاص في جواز نصب الفعل الاسم الظاهر وضميره، وقال : (ويبدو أن مذهب الكوفيين في هذا يؤيده الاستعمال فليس في الاعتبارات اللغوية ما يمنع أن يتعدى الفعل إلى الاسم وضميره لأنهما شيء واحد، والضمير وحده لا يعني، لأنه لا معنى له، فهو كناية عن الاسم الظاهر، وإشارة إليه ، ولا إعراب له، فلا فرق بين قولنا : زيدا أكرمت، وقولنا : زيدًا أكرمته إلا ما طرأ على الثانية من فضل تقوية ؛ لتعدية الفعل إلى المفعول المتقدم) [٩١] .

الخاتمة :

١-إن الهدف الأساس من العمل النقدي للمخزومي هدم نظرية العامل التي أقام النحاة القدماء عليها علم النحو العربي ، ودعا إلى إلغاء العامل النحوي ، حيث رأى أنه دخيل على الدرس اللغوي فهو يقوم على المنطق والفلسفة .

٢- تأثر مهدي المخزومي بالنحو الكوفي أصوله وفروعه، فقد اتبع الكوفيين في مسائل نحوية كثيرة ومسائل هذا البحث خير دليل .

٣- يقوم الدرس النحوي عند مهدي المخزومي على عرض المادة العلمية وبعدها يقوم بنقدها ويبين موقفه منها فنراه تارة يرفض آراء البصريين وينقدها بشدة ويوافق آراء الكوفيين وهذا الأغلب ، ونراه تارة أخرى يرفض آراء المدرستين ويقدم آراء جديدة خاصة به .

٤- خالف المخزومي البصريين في رافع الخبر فهو مرفوع عنده لأنه ليس وصفًا للمبتدأ .

٥- سمّى كان وأخواتها أفعال الوجود وأعرب المنصوب بعدها حالًا لا خبرًا.

٦- وظف المخزومي آراء الكوفيين ومصطلحاتهم النحوية، وعدَّ منهجهم أيسر المناهج في الدرس النحوي، وألغى كثيرًا مما قرره النحاة البصريون، لأنَّه كان يرى النحو البصري موغلًا في الفلسفة والمنطق، لذلك كانوا يغالون في القياس والعلة والعامل النحوي والحذف التقدير، وقد رأينا أن الكوفيين ليسوا بمنأى عن هذا كله.

٧- تناقض المخزومي في بعض آرائه مثال ذلك رأيه في ناصب المفعول معه فنجده تارة يجعل الفعل عاملاً وتارة غير عامل ، فنراه يُخرج (المفعول معه) من متعلقات الأفعال وينفي عمل الفعل بالمفعول معه ، ثم نجده في موضع آخر يجعل الفعل هو عامل النصب فيه.

٨- تأثر المخزومي في المصطلح النحوي الكوفي فأغلب المصطلحات التي وظفها في درسه النحوي مصطلحات كوفية مثال ذلك استعماله مصطلح (الخلاف)

Conclusion:

1. The main objective of Al-Makhzoumi's critical work was to demolish the theory of the factor on which ancient grammarians based Arabic grammar, and he called for the abolition of the grammatical factor, as he considered it to be foreign to linguistic study, which is based on logic and philosophy.
2. Mahdi al-Makhzoumi was influenced by Kufi grammar, both its origins and its branches, as he followed the Kufis in many grammatical matters, and the issues addressed in this research are the best evidence of this.
3. Mahdi al-Makhzoumi's grammatical study is based on presenting the scientific material, then critiquing it and explaining his position on it. We see him sometimes rejecting the opinions of the Basrians and criticizing them harshly, agreeing with the opinions of the Kufis, which is mostly the case, and other times rejecting the opinions of both schools and presenting his own new opinions.
4. Al-Makhzoumi disagreed with the Basrians on the raising of the predicate, which he raised because it is not a description of the subject.
5. He called “kan” and its sisters verbs of existence and expressed the accusative after them as a condition, not a predicate.
6. Al-Makhzumi employed the opinions and grammatical terms of the Kufis, considering their approach to be the easiest in grammatical study, and he abolished much of what the Basra grammarians had decided, because he considered Basra grammar to be steeped in philosophy and logic. and therefore they exaggerated in their use of analogy, causality, grammatical factors, and omission of estimation. We have seen that the Kufis were not immune to all of this.
7. Al-Makhzoumi's contradictions in some of his opinions An example of this is his opinion on the accusative object, where we find him sometimes making the verb an agent and sometimes not. We see him removing the accusative object from the attributes of verbs and negating the action of the verb with the accusative object, then we find him in another place making the verb the agent of the accusative.
8. Al-Makhzoumi was influenced by Kufi grammatical terminology, and most of the terms he used in his grammatical study are Kufi terms. An example of this is his use of the term “khilaf” (disagreement).

الهوامش :

١ـينظر: الكتاب :١٢٧/٢
٢- ينظر : الإنصاف: ٥٦/١، همع الهوامع : ٨/٢
٣- الكتاب : ١٢٧/٢
٤- المقتضب :١٢٦/٤
٥- المقتصد في شرح الإيضاح : ٢٥٥/١
٦- الإنصاف : ٥٧/١
٧- المقتضب: ٤٩/٤
٨- المساعد على تسهيل الفوائد ، : ٢٠٥/١
٩- المفصل في النحو :١٣
١٠- شرح المفصل : ٨٥/١
١١- المفصل في النحو: ١٣
١٢- المساعد : ٢٠٥/١
١٣- ينظر : الإنصاف : ٥٧/١، شرح المفصل:٨٥/١
١٤- ينظر : شرح الرضي : ٢٢٧/١
١٥- ينظر: الإنصاف: ٥٦/١
١٦- سورة الإسراء: ١١
١٧- ينظر : الإنصاف:٥٦/١
١٨- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٣، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٩٦
١٩- في النحو العربي نقد وتوجيه :٧٣
٢٠- في النحو العربي قواعد وتطبيق :١٩٧
٢١- سورة يوسف:٣١
٢٢- في النحو العربي قواعد وتطبيق:١٩٧
٢٣- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٣
٢٤- م. ن. : ٧٤
٢٥- حاشية الخضري :٤٠٤/١
٢٦- ينظر : الكتاب : ١٥٠/١ ، شرح المفصل : ٤٩/٢
٢٧- قائله مجهول ، وذكر في : الكتاب : ١/١٥٠ ، شرح المفصل ابن يعيش : ٤٨/٢ ، ولم ينسب فيهما . والشاهد فيه نصب (بني) بالفعل الذي قبله الذي قوته الواو النائبة عن (مع)
٢٨- ينظر : شرح المفصل : ٤٩/٢
٢٩- ينظر : الأصول في النحو : ٢٠٥/١
٣٠- ينظر : الإيضاح : ١٦٨
٣١- ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٥١٥
٣٢- ينظر : الإنصاف : ١ / ٢١٥ ـ ٢١٦ مسألة رقم (٣٠) ، شرح المفصل : ٤٩/٢
٣٣- ينظر : شرح الرضي : ٥١٨/١، التبيين : ٣٨١
٣٤- الجنى الداني في حروف المعاني : ١٥٥
٣٥- ينظر : الإنصاف : ٢١٥/١ ، التبيين : ٣١٥
٣٦- في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٥
٣٧- مدرسة الكوفة : ٣٠٩
٣٨- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١١٥
٣٩- م. ن. : ١١٥

٤٠- م. ن. : ١١٥
٤١- قضايا نحوية : ١١٥
٤٢- مدرسة الكوفة : ٢٩٧
٤٣- الإنصاف:٣١٨/٢
٤٤- الكتاب : ٢١/١
٤٥- ينظر: همع الهوامع:٦٣/٢-٦٤
٤٦- أسرار العربية : ١٣٨
٤٧- الكتاب : ٢١/١
٤٨- ينظر: الإنصاف:٣١٨/٢، اللباب : ١٦٧، شرح التصريح على التوضيح. : ١٨٤
٤٩- الإنصاف: ٣٢٢/٢
٥٠- همع الهوامع: ٦٤/٢
٥١- الكتاب : ٢١/١
٥٢- ديوان امرئ القيس : ٨٢ وهو من شواهد الكتاب :٢١/١
٥٣- ينظر : الكتاب :٢١/١
٥٤- اللباب في علل البناء والإعراب :١٦٧
٥٥- ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٢٩-١٣٢
٥٦- م. ن. : ١٣٢
٥٧- ينظر : ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٣٢-١٣٣
٥٨- ينظر : الإنصاف: ٢١٣/١، التبيين :٣٧٦، شرح قطر الندى وبل الصدى : ١١٧، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة :٣٥
٥٩- ينظر: شرح المفصل: ٩٠/١
٦٠- همع الهوامع:٢٢/٢
٦١- ينظر : الإنصاف: ٢١٣/١، التبيين :٣٧٧، ائتلاف النصرة: ٣٦، همع الهوامع:٢٢/٢
٦٢- الإنصاف: ٢١٣/١
٦٣- الأصول في النحو: ٦٩/١
٦٤- شرح ابن عقيل : ٢١١/١
٦٥- ينظر: الإنصاف:٢١٣/١-٢١٤، التبيين :٢٥٠، شرح المفصل:٩٠/١، شرح قطر الندى: ١١٧
٦٦- همع الهوامع: ٢١/٢
٦٧- الكتاب : ٢٠٢/١
٦٨- همع الهوامع:٢١/٢
٦٩- م. ن. :٢١/٢
٧٠- ينظر: الإنصاف:٢١٣، التبيين:٣٧٦، شرح الرضي:٢٤٣/١، ائتلاف النصرة:٣٥، همع الهوامع: ٢١/٢
٧١- الإنصاف: ٢١٣/١
٧٢- ينظر: الإنصاف: ٢١٤/١، التبيين: ٣٦٨
٧٣- ينظر: الإنصاف:٢١٣/١، ائتلاف النصرة:٣٥
٧٤- الإنصاف:٢١٤/١
٧٥- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٩٧
٧٦- في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٨١-١٨٢
٧٧- قضايا نحوية: ١٣٩

٧٨- ينظر : المقرب : ٨٧/١، شرح شذور الذهب :٢١٨، تقييد على بعض جمل الزجاجي : ٤١٣ ، حاشية الصبان : ١٠٣/٢
٧٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٧٤، حاشية الخضري : ٣٤٩
٨٠- ينظر : الإنصاف: ٨٥/١، التبيين:٢٦٦، المقرب : ٨٧/١، المساعد :٤١٣، شرح ابن عقيل : ١٣٠/٢، حاشية الخضري :٣٤٨/١
٨١- الكتاب: ٤٣/١
٨٢- الإنصاف: ٨٥/١
٨٣- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : ٣٧٤/١
٨٤- التبيين:٢٦٦
٨٥- ينظر : الإنصاف: ٨٥/١، التبيين: ٢٦٦، شرح ابن عقيل: ١٣١/٢، حاشية الخضري : ٣٤٨/١، ائتلاف النصرة: ١١٣
٨٦- ينظر : شرح التصريح : ٢٩٧/١، شرح الكافية: ٤٣٨/١، التذييل والتكميل :٦ /٣١١، همع الهوامع: ١١٤/٢
٨٧- ينظر: الإنصاف:٨٥/١، التبيين: ٢٦٧
٨٨- الإنصاف: ٨٥/١، التبيين :٢٦٧
٨٩- ينظر : المساعد: ٤١٤/١، شرح ابن عقيل: ١٣١/٢، التذييل والتكميل:٣١١/٦، همع الهوامع: ١١٤/٢، حاشية الخضري: ٣٤٨/١-٣٤٩
٩٠- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:١٧٢
٩١- قضايا نحوية: ١٧٥

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي ، تحقيق : طارق الجنابي ، عالم الكتب - ط ١ / ١٤٠٧- ١٩٨٧.
٢- أسرار العربية ،أبو البركات الأنباري ، تحقيق : بركات يوسف هبود شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، لبنان بيروت ، ط ١ -١٤٢٠-١٩٩٩.
٣- الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، بيروت -لبنان ، ١٤١٧-١٩٩٦ .
٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ابن الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع - القاهرة ، ٢٠٠٩.
٥- الإيضاح ، أبو علي الفارسي ، تحقيق الدكتور : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، لبنان ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦ - ١٩٩٦:.
٦- التبيين ،أبو البقاء العكبري ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ١ / ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق.
٨- تقييد على بعض جمل الزجاجي ،ابن لب ، تحقيق: محمد الزين زروق ، إشراف : يوسف عبد الرحمن الضبع ، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٥-١٩٨٦.
٩- الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، تح: فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، ط١/ ١٤١٣- ١٩٩٢.
١٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الخضري ، تحقيق : يوسف الشيخ البقاعي ، دار الفكر لبنان بيروت ، ط ١، ١٤٢٤-٢٠٠٣ .

١١– حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الصبان ، تحقيق: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوقيفية .
١٢- ديوان امرئ القيس ، دار المعارف ، ١٩٨٤ ، القسم الأول ، رواية الأصمعي من نسخة الأعلم.
١٣- شرح ابن عقيل ،ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة - مصر ، دار مصر للطباعة ، ط ٢٠ / ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
١٤- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ / ١٤٢٠ - ٢٠٠٠.
١٥- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنانط ١ (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
١٦- شرح الرضي على الكافية ، الرضي ، تحقيق : يوسف عمر ، منشورات جامعة قازيونس بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦.
١٧- شرح شذور الذهب ، ابن هشام النحوي ، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ، ط ١ / ١٤٢٢ – ٢٠٠١.
١٨- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط ٤.
١٩- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي - علي سيد علي ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ١/١٤٢٩ – ٢٠٠٩.
٢٠- شرح المفصل،ابن يعيش ، تحقيق : مشيخة الأزهر المعمور ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر.
٢١- في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت لبنان ، ط ٢/ ١٤٠٦- ١٩٨٦.
٢٢- في النحو العربي قواعد وتطبيق،مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت لبنان ، ط٢/ ١٤٠٦- ١٩٨٦ .
٢٣- قضايا نحوية ، مهدي المخزومي ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي - الإمارات ، ط١.
٢٤- الكتاب ، سيبويه ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق – مصر ، ط١ .
٢٥- اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، تحقيق: عازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان ، دار الفكر - دمشق - سورية ، ط ١ / ١٤١٦ - ١٩٩٥.
٢٦- مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي - بيروت - لبنان، ط ٣ ، ١٤٠٦- ١٩٨٦.
٢٧- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الفكر دمشق ، ط ١ / ١٤٠٢- ١٩٨٢ .
٢٨- المقتصد في شرح الإيضاح ،عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد - الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ .
٢٩- المقتضب ، المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ١٤١٥- ١٩٩٤ .
٣٠- المقرب، ابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري - عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد ، ط١/١٣٩١ – ١٩٧١.
٣١- همع الهوامع ، السيوطي ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣ – ١٩٩٢.

Sources and references:

- The Holy Quran
1- The Alliance of Support in the Differences between the Grammarians of Kufa and Basra, Al-Zubaidi, edited by Tariq Al-Janabi, World of Books - Vol. 1 / 1407-1987.
2. Secrets of Arabic, Abu al-Barakat al-Anbari, edited by Barakat Yusuf Haboud, Dar al-Arqam bin Abi al-Arqam Publishing House, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1420-1999.

3. The Fundamentals of Grammar, Ibn al-Sarraj, edited by Dr. Abdul Hussein al-Fattali, Al-Risala Foundation, 3rd edition, Beirut, Lebanon, 1417-1996.
4. Al-Insaf fi Masail al-Khilaf bayna al-Basriyyin wa al-Kufiyyin (Fairness in Matters of Disagreement between the Basrians and the Kufans), Ibn al-Anbari, edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar al-Tala'i, Cairo, 2009.
5- Al-Ithbat, Abu Ali al-Farsi, edited by Dr. Kazim Bahar al-Marjan, Alam al-Kutub, Lebanon, Beirut, 2nd edition, 1416-1996.
6- Al-Tabyin, Abu al-Baqa al-Akbari, edited by Abdul Rahman bin Sulaiman al-Uthaymeen, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1406-1986.
7- The Appendix and Supplement to the Explanation of the Book of Facilitation, Abu Hayyan al-Andalusi, edited by: Hassan Hindawi, Dar al-Qalam – Damascus.
8- Restrictions on Some of Al-Zajjaji's Sentences, Ibn Lub, edited by Muhammad Al-Zain Zarouq, supervised by Yusuf Abdul Rahman Al-Daba, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia, 1985-1986.
9- Al-Jani Al-Dani in the Letters of Meanings, Al-Muradi, edited by Fakhr Al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadel, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon, Beirut, 1st edition, 1413-1992.
10- Al-Khadri's Commentary on Ibn Aqil's Explanation, Al-Khadri, edited by Yusuf al-Sheikh al-Baka'i, Dar al-Fikr, Lebanon, Beirut, 1st edition, 1424-2003.
11- Al-Sabban's commentary on Al-Ashmuni's explanation of Ibn Malik's Alfiyah, Al-Sabban, edited by Taha Abdul-Raouf, Al-Maktaba Al-Tawqifiya.
12- Diwan Imru' al-Qais, Dar Al-Ma'arif, 1984, Part I, Al-Asma'i's narration from Al-A'lam's copy.
13. Ibn Aqil's Explanation, Ibn Aqil, edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar al-Turath, Cairo, Egypt, Dar Misr al-Tab'a, 20/1400-1980.
14. Ibn al-Nazim's Explanation of Ibn Malik's Alfiyah, Ibn al-Nazim, edited by Muhammad Basil Ayoun al-Sud, Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1420-2000.
15- Explanation of the Clarification or Clarification of the Content of the Clarification in Grammar, Sheikh Khalid Abdullah al-Azhari (d. 905 AH), edited by Muhammad Basil Ayoun al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 1st edition (1421 AH - 2000 AD).
16- Explanation of Al-Razi on Al-Kafiya, Al-Razi, edited by Yusuf Omar, Qazions University Publications, Benghazi, 2nd edition, 1996.

17- Sharh Shadhwar al-Dhahab, Ibn Hisham al-Nahwi, edited by Muhammad Abu Fadl Ashour, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1422-2001.
18- Sharh Qatru al-Nada wa Bal al-Sada, Ibn Hisham al-Ansari, Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, 4th edition.
19- Explanation of Sibawayh's Book, Al-Sirafi, edited by Ahmad Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, 1429/1 – 2009.
20- Explanation of Al-Mufassal, Ibn Yaish, edited by Al-Azhar Al-Ma'mur, Al-Muniriya Printing Administration, Egypt.
21- In Arabic Grammar: Criticism and Guidance, Mahdi Al-Makhzoumi, Dar Al-Ra'id Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1406-1986.
22- In Arabic Grammar: Rules and Application, Mahdi Al-Makhzoumi, Dar Al-Ra'id Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1406-1986.
23- Grammatical Issues, Mahdi Al-Makhzoumi, Al-Majma' Al-Thaqafi, Abu Dhabi, UAE, 1st edition.
24- The Book, Sibawayh, Al-Matba'a Al-Kubra Al-Amiriyya, Bulaq, Egypt, 1st edition.
25- The Essence of the Reasons for Construction and Expression, Al-Akbari, edited by: Aazi Mukhtar Tuleimat, Dar Al-Fikr Al-Ma'asir, Beirut, Lebanon, Dar Al-Fikr, Damascus, Syria, 1st edition, 1416-1995.
26- Madrasat al-Kufa, Mahdi al-Makhzoumi, Dar al-Ra'id al-Arabi, Beirut, Lebanon, 3rd edition, 1406-1986.
27- Al-Musa'id fi Tasheel al-Fawa'id, Ibn Malik, edited by Muhammad Kamel Barakat, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1402-1982.
28- Al-Muqtasid fi Sharh al-Ithbat, by Abd al-Qahir al-Jurjani, edited by Kazim Bahar al-Marjan, Ministry of Culture and Information Publications - Dar al-Rashid - Republic of Iraq, 1982.
29- Al-Mukhtasar, Al-Mubarrad, edited by Muhammad Abdul-Khaliq Adima, Arab Republic of Egypt, Ministry of Awqaf, Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, 1415-1994.
30- Al-Muqarrab, Ibn Asfour, edited by Ahmad Abd al-Sattar al-Jawari and Abdullah al-Jabouri, Al-Ani Press, Baghdad, 1391/1-1971.
31- Ham' al-Hawam', al-Suyuti, edited by Dr. Abdul-Aal Salem Makram, al-Risala Foundation, Beirut, 1413-1992.